الأنباء
الاحد 5 مارس 2017

تقرير الشال

5 مليارات دينار عجز الموازنة المتوقع بنهاية 2016ـ2017

توقع تقرير الشال الاقتصادي أن يبلغ العجز الفعلي نحو 5 مليارات دينار وفقا لتطورات أسعار النفط خلال الشهر الأخير من السنة المالية الحالية، ويخفضه أي اقتطاع من النفقات المقدرة في الموازنة عند مراجعة النفقات الفعلية في الحساب الختامي، مع استمرار السنة المالية الحالية في تحقيق عجز حقيقي ومتصل وللسنة المالية الثانية على التوالي، حيث يتوقع له أن يستقر بين 4 و5 مليارات دينار عند صدور الحساب الختامي.

ورأى التقرير انه بانتهاء فبراير 2017، واصلت أسعار النفط تماسكها، حول الـ 50 دولارا للبرميل، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، نحو 52,4 دولارا. وعليه، فقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي خلال 11 شهرا من السنة المالية الحالية 2017/2016، نحو 44,3 دولارا. وهو أعلى بنحو 9,3 دولارات للبرميل، أي بما نسبته 26,6٪، عن السعر الافتراضي المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 35 دولارا للبرميل، وكانت السنة المالية الفائتة 2016/2015، التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر، بلغ نحو 42,7 دولارا، أي ان معدل سعر برميل النفط الكويتي لما مضى من السنة المالية الحالية أعلى بنحو 3,7٪ عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في فبراير، بما قيمته نحو 900 مليون دينار، وعليه يفترض أن تكون قد حققت إيرادات نفطية حتى نهاية فبراير (11 شهرا) نحو 11,3 مليار دينار.

وإذا افترضنا ثبات مستوى الإنتاج والأسعار على حاليهما، فستبلغ الإيرادات النفطية المتوقعة، نحو 12,3 مليار دينار، أي أعلى بما نسبته نحو 43٪ عن قيمة الإيرادات النفطية المقدرة في الموازنة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 8,6 مليارات دينار، ومع إضافة نحو 1,6 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة الإيرادات المتوقعة، خلال السنة المالية الحالية بكاملها نحو 13,9 مليار دينار.

ولو تحقق ذلك، وبافتراض صرف كل المقدر بالموازنة والبالغ نحو 18,9 مليار دينار، ومن دون اقتطاع ما يرحل لاحتياطي الأجيال القادمة لأنه أمر لا معنى له في حالة تحقق عجز يمول من الاحتياطي العام أو بالاقتراض بضمان احتياطي الأجيال القادمة، فإن العجز الفعلي قد يبلغ نحو 5 مليارات دينار، وفي كل الأحوال، ستستمر السنة المالية الحالية بتحقيق عجز حقيقي ومتصل مع توقعات أن يستقر بين 4 و5 مليارات دينار عند صدور الحساب الختامي.

السوق الكويتي ثاني أكبر الخاسرين خليجياً في فبراير

قال تقرير الشال انه بانتهاء فبراير، مازالت الغلبة للأداء الموجب لأسواق العينة، حيث حقق 11 سوقا أداء موجبا، بينما حققت 3 أسواق أداء سالبا، بينما كان أداء يناير موجبا لـ 9 أسواق، وسالبا لـ 5 منها. وحصيلة أداء أول شهرين من السنة الحالية كانت 11 سوقا في المنطقة الموجبة و3 أسواق في المنطقة السالبة.

وكان السوق الأميركي أكبر الرابحين في فبراير، حيث حقق مكاسب في شهر واحد بحدود 4,9٪ ليستمر في كسر أرقامه القياسية، معظم الدعم له يأتي من وعود الرئيس ترامب بسياسات مالية توسعية، أي زيادة الإنفاق العام مع خفض الضرائب، رغم تحذير الفيدرالي ـالمركزيـ الأميركي بالبدء مبكرا في سياسات نقدية انكماشية، أي تعجيل زيادة أسعار الفائدة. وثاني أكبر الرابحين كان السوق الهندي، وهو بلد بات يحقق أعلى معدلات النمو الاقتصادي للاقتصادات الناشئة، وثالث أكبر الرابحين هو السوق البحريني.

وجاء ترتيب أكبر الرابحين في أول شهرين من العام الحالي، مختلفا قليلاً، فإذا استثنينا مكاسب مؤشر الكويت السعري البالغة في شهرين نحو 18٪ لأنه مؤشر قياس خاطئ، يظل أكبر الرابحين هو السوق الكويتي الذي حقق مؤشره الوزني مكاسب بنحو 11,6٪ رغم خسائر فبراير، يليه سوق البحرين بمكاسب بنحو 10,6٪، ثم السوق الهندي بمكاسب بنحو 8٪.

وكان السوق السعودي أكبر الخاسرين في فبراير، حيث فقد مؤشره نحو 1,8٪ استمرارا لخسائر يناير، وكان ثاني أكبر الخاسرين السوق الكويتي الذي فقد مؤشره الوزني نحو 0,8٪، وثالث الخاسرين سوق دبي الذي فقد مؤشره نحو ـ0,3٪، أي أن الأسواق الثلاثة الخاسرة في شهر فبراير كلها من إقليم الخليج.

وكانت حصيلة الأسواق في المنطقة السالبة منذ بداية العام خسائر بحدود 3,3٪ للسوق السعودي ليحتل قاع المنطقة السالبة، ثم السوق الفرنسي وسوق مسقط ثاني وثالث المنطقة السالبة، وإن بخسائر طفيفة جدا وبحدود 0,1٪ للسوق الفرنسي و0,05٪ لسوق مسقط.

والقراءة في أداء أول شهرين من العام الحالي لا تصل بنا إلى خلاصة منطقية، فالسوق الكويتي في صدارة الرابحين، والسوق السعودي في قاع المنطقة السالبة، وباقي أسواق إقليم الخليج وتلك المتقدمة، متداخلة في الأداء ما بينهما. وأكثر الأسواق المتأثرة افتراضا بسياسات الإدارة الأميركية الجديدة، متقاربة في ترتيب الأداء، فالسوق الأميركي خامسا في الأداء الموجب، يليه مباشرة وسادسا السوق الصيني، ثم الألماني سابعا، بينما الياباني والفرنسي ضمن المراتب الأربعة الأخيرة. ذلك في تقديرنا يعكس حالة من غياب القدرة لدى المتعاملين على الوعي باحتمالات تطورات المتغيرات الكلية، يصاحبها رغبة في أخذ مخاطر لتحقيق مكاسب على المدى القصير.

ولا يبدو أن الأداء سيكون مختلفا في مارس، فخطاب نهاية الشهر الفائت للرئيس الأميركي كان مختلفا وباتجاه التهدئة، رغم ترديده لوعود الحملة الانتخابية، لذلك من المرجح أن يكون الاتجاه في مارس هو غلبة الأداء الموجب لمعظم الأسواق، ولكن، من دون مكاسب كبيرة للرابحة، أو خسائر كبيرة لتلك الأسواق الخاسرة.

مليارا دينار سيولة البورصة في شهرين

أشار تقرير الشال الى ان أداء فبراير كان أقل نشاطا من أداء يناير 2017، إذ انخفضت كل من مؤشرات القيمة والكمية وعدد الصفقات المبرمة وقيمة المؤشر العام (الشال). وبلغت سيولة البورصة في فبراير الماضي نحو 866,4 مليون دينار، ليصل حجم سيولة البورصة في شهرين إلى نحو 2,05 مليار دينار، أو 71,4٪ من مجمل سيولة 2016. وبلغ معدل قيمة التداول اليومي 50 مليون دينار، منخفضا بنحو 7,1٪ عن المعدل اليومي لشهر يناير 2017. بينما ارتفع بشدة وبنحو 4,3 أضعاف مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي لعام 2016، ونحو 3,1 أضعاف مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي لعام 2015. ومازالت توجهات السيولة منذ بداية العام، تشير إلى ان نصف الشركات المدرجة لم يحصل سوى على 3,1٪ فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بـ 0,2٪ فقط من تلك السيولة، و6 شركات من دون أي تداول.

أما الشركات السائلة، فقد حصلت 15 شركة قيمتها السوقية تبلغ 2٪ فقط من قيمة الشركات المدرجة، على 22,3٪ من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير مازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يتوجه بشدة إلى شركات لا قيمة لها، وتلك حالة مرضية. أما توزيع السيولة على فئات الشركات الأربعة، فكان كالتالي:

الأعلى سيولة: ساهمت 18 شركة مدرجة 44,5٪ من القيمة السوقية للبورصة، بينما استحوذت على 53,3٪ من سيولة البورصة، كان ضمنها 12 شركة كبيرة، ساهمت 43,6٪ من قيمة البورصة، وكان نصيبها 77٪ من سيولة تلك الفئة، و6 شركات صغيرة استحوذت على 23٪ من سيولة تلك الفئة، قيمتها السوقية 0,9٪ فقط من قيمة كل شركات البورصة، وبينما حظيت شركات كبيرة بسيولة عالية تستحقها، مازال الانحراف كبيرا تجاه شركات صغيرة، وهو أمر لابد من مراقبته.

الأعلى قيمة سوقية: وساهمت تلك الفئة 70,6٪ من قيمة البورصة، واستحوذت على 31,9٪ من سيولتها، ولكن، ضمنها كان انحراف السيولة بائن لصالح 10 شركات، حيث حظيت 91,5٪ من سيولة تلك الفئة، تاركة 8,5٪ من سيولة الفئة لـ 8 شركات كبيرة أخرى.

الأدنى قيمة سوقية: وساهمت تلك الفئة بنحو 0,3٪ من قيمة البورصة، إلا أنها استحوذت على 2,9٪ من سيولة البورصة، وضمنها حازت 6 شركات على 96,2٪ من سيولة تلك الفئة، بينما لم تحظ 12 شركة صغيرة أخرى سوى 3,8٪ فقط من سيولة الفئة، ذلك الانحراف في السيولة ضمن الفئة، يوحي بارتفاع شديد لجرعة المضاربة على بعض شركاتها.

سيولة قطاعات البورصة: في البورصة 5 قطاعات نشطة، تسهم بنحو 87٪ من قيمتها، وحازت 91,3٪ من السيولة، بما يوحي بتناسق بين السيولة وثقل تلك القطاعات في قيمة البورصة.

ولكن، ضمن تلك القطاعات كان هناك انحراف في توجهات السيولة، فقطاع الخدمات المالية حاز 26,3٪ من سيولة البورصة، بما يعادل 2,6 ضعف مساهمته في قيمتها، والقطاع العقاري حاز 21,4٪ من سيولة البورصة وبما يعادل 2,7 ضعف مساهمته في قيمتها، وهما قطاعا مضاربة. بينما حاز قطاع البنوك 21,9٪ من سيولة البورصة، أي بما يوازي 45,5٪ فقط من مساهمته في قيمتها، أي أن نصيبه من السيولة أقل من نصف مساهمته في القيمة، وقطاع البنوك الأكثر انضباطا وملاءة والأكثر استفادة من ارتفاع أسعار الأصول. أما باقي القطاعات السبعة، سائلة وغير سائلة، كلها حازت من السيولة نسبا مقاربة لمساهمتها في قيمة البورصة.

«بيان»: 1,4 مليار دينار أرباح 70 شركة مدرجة

قال تقرير إدارة الدراسات والبحوث في شركة بيان للاستثمار ان عدد الشركات المدرجة في البورصة التي أعلنت عن بياناتها المالية لعام 2016 حتى نهاية الأسبوع الماضي وصل إلى حوالي 70 شركة، وذلك من أصل 179 شركة مدرجة في السوق الرسمي، محققة ما يقارب 1,46 مليار دينار أرباحا صافية بارتفاع 10,01٪ عن نتائج هذه الشركات في 2015 التي بلغت 1,33 مليار دينار تقريبا. هذا وبلغ عدد الشركات التي سجلت نموا في ربحية أسهمها 40 شركة، في حين سجلت 28 شركة تراجعا في ربحية أسهمها، فيما تكبدت 8 شركات لخسائر. وأوضح التقرير أن بورصة الكويت خسرت ما يقرب من 170 مليون دينار من قيمتها الرأسمالية خلال الأسبوع الماضي، أي ما نسبته 0,60٪ بالمقارنة مع إقفالات الأسبوع قبل الماضي، فيما تقلصت نسبة مكاسبها منذ بداية السنة لتصل إلى 11,02٪، مقارنة بمستواها في نهاية 2016 حيث كانت 25,41 مليار دينار.

وعلى الصعيد الاقتصادي، ذكر التقرير أن لجنة الميزانيات والحسابات الختامية ناقشت خلال الأسبوع الماضي الإطار العام للميزانية العامة للدولة للسنة المالية الجديدة 2018/2017. وقال رئيس اللجنة إن الإيرادات العامة بالميزانية قد قدرت بـ13 مليار دينار تقريبا وبزيادة 30٪ عن الميزانية السابقة، حيث جاءت هذه الزيادة نتيجة التحسن النسبي الذي شهدته أسعار النفط في الفترة الأخيرة، فيما قدرت المصروفات بالميزانية بـ19,9 مليار دينار تقريبا، وبزيادة 5٪ عن ميزانية السنة المالية السابقة، وبذلك قدر عجز الميزانية بما يقارب 7,9 مليارات دينار. واضاف التقرير أن اندلاع أزمة تراجع أسعار النفط ووصولها إلى مستويات متدنية خلال السنوات الأخيرة كان السبب الرئيسي في تراجع إيرادات الميزانية العامة للدولة التي تعتمد في شكل شبه كلي على إيرادات النفط، وبعد الإعلان عن تحقيق ميزانية الدولة للعجز المالي بداية من ميزانية السنة المالية 2016/2015 للمرة الأولى منذ 16 عاما، قامت الحكومة ببعض الإجراءات التي من شأنها تقليل هذا العجز كرفع أسعار الوقود وبعض المشتقات البترولية، وغيرها من الإجراءات غير الكافية لسد هذا العجز، حيث مازالت ميزانية الدولة تسجل عجزا للسنة الثالثة على التوالي. لذلك فعلى الحكومة أن تتخذ تدابير أكثر فاعلية لسد هذا العجز وأن تعمل فورا على خلق مصادر دخل إضافية بجوار إيرادات النفط تسهم في زيادة الإيرادات العامة للدولة وتساعد على سد عجز الميزانية وتقليل اعتمادها على الإيرادات النفطية، هذا بالإضافة إلى ضرورة ترشيد المصروفات ومعالجة مواطن الهدر في الميزانية، والتحول نحو تخصيص كثير من الخدمات والمؤسسات الحكومية وإقامة مشروعات تنموية حقيقية وإسناد تنفيذها وإدارتها للقطاع الخاص.

من اليسار: وليد الشريعان والسفير لورانس سيلفرمان ومحمد عبدالله وبدر المطيري

yourAOK تطلق منتدى Benchmark للمصممين «الناجحين»

عبدالرحمن خالد

أطلقت مؤسسة «yourAOK» منتدى «Benchmark» للسنة الرابعة على التوالي والذي أقيم خلال يومي 3 و4 مارس حاملا أهدافه بتنويع الاقتصاد المحلي وترسيخ مفهوم ريادة الأعمال في المجالات الإبداعية.

ويستضيف المنتدى هذا العام مبدعين ومصممين وروادا في الأعمال من الكويت والشرق الأوسط في دار الآثار الإسلامية في منطقة اليرموك، حيث سيتضمن المنتدى جلسات حوارية ومعرضا لأعمال المشاركين واستشارات مهنية يقدمها الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة الى حضور السفير الاميركي لدى الكويت لورانس سيلفرمان.

ويعد «Benchmark» أول منتدى غير ربحي لريادة الأعمال في المجالات الإبداعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أطلقته مؤسسة «yourAOK» التي تهدف بدورها إلى تمكين المصممين والمهنيين في القطاعات الإبداعية عبر التفاعل مع الجمهور وتقديم منتجاتهم وخدماتهم من خلال منصة تواصل تمزج ما بين الإبداع وقطاع الأعمال.

من جانبه، ذكر المدير التنفيذي لقطاع الخدمات المساندة محمد عبدالله ان الصندوق يعمل على تدريب الشباب على ريادة الأعمال وتوفير التمويل والاحتضان لهم، لافتا الى ان الصندوق يشجع المبادرين على تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر خلق بيئة عمل مناسبة لهم بالربط مع الجهات الاخرى. وتوقع عبدالله ان «الصندوق» سيضرب به المثل عالميا بعد 5 سنوات بما يحققه من انجازات في الوقت الحالي، موضحا انه سباق دائما في تطوير بيئة العمل الخاصة به والتي تشهد نموا وتوسعا يوما بعد يوم.

ربى الصالح وعليا العزة

عبدالله: الصندوق الوطني سيكون مثالاً يحتذى به خلال 5 سنوات

الصالح: نهدف إلى سد الفجوة بين شغف الإبداع والتصميم ومجال الأعمال

سيلفرمان: مستعدون لتقديم المساعدة لرواد الأعمال

وبدورها، قالت مؤسسة «yourAOK»، ربى الصالح: «نهدف في yourAOK إلى سد الفجوة ما بين شغف الإبداع والتصميم ومجال الأعمال عبر خلقنا منصة متكاملة توفر المساندة والموارد الأساسية التي يحتاج لها المبدعين في الكويت والعالم العربي ليواصلوا في الإبداع والعمل في المجال الذي يلهمهم. وجاء منتدى Benchmark ليكمل هذه المسيرة الداعمة من خلال زيادة الوعي عن دور ريادة الأعمال في المجالات الإبداعية في ترسيخ ثقافية الإبداع ودعم الاقتصادات والمساهمة تنوعها في الكويت والمنطقة».

وتدير مؤسسة «yourAOK» أيضا موقعا إلكترونيا يمكن المبدعين من التواصل مع جمهورهم وبيع منتجاتهم وخدماتهم، ذلك بالإضافة إلى مجلة «Pages» التي يتم توزيعها في ثلاث دول في المنطقة، والتي تبرز المبدعين والمصممين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

من ناحيته، قال سيلفرمان انه جاء الى المنتدى لمشاهدة التواصل الجيد بين رواد الاعمال والتصميم بشكل عام، مضيفا: «نسعى دائما الى دعم المبادرين في الكويت، ونعلم جيدا ان الكويت لديها الطاقات الشبابية الواعدة والمتحمسة».

وأردف قائلا: «نحن مستعدون لتقديم المساعدة لرواد الأعمال عبر مسألة الاحتضان، على سبيل المثال هناك العديد من المؤسسات الاميركية تقدم الاحتضان للمتدربين، بالإضافة الى ذلك فإن العديد من الكويتيين درسوا في أميركا».

وينضم إلى المنتدى هذا العام عدد من الرواد في المجالات الإبداعية وريادة الأعمال الهادفة، منهم مهندسة الديكور فرح الحميضي، والمهندسة المعمارية ومصممة المجوهرات أبرار الإبراهيم، وصاحبة شركة «نوفمبر» ببيبي حيات، والمهندس المعماري عبدالعزيز الحميضي، ومؤسس «نبته» علي العوضي، والمهندس المعماري والفنان عبدالله العوضي، وصاحب شركة «ساموفار للسجاد والأثاث» حيدر الهندي، والمصممة كوثر الصفار، وصاحب علامة «ريتشاردز كوفي» جراح البلوشي، والمخرج والمنتج يعرب بورحمة، وصاحب شركة Cubicle محمد القطان، ومؤسس موقع Sajilni.com كريم سماكيه.

«QNB»: سياسة «الفيدرالي» هدفها رفع الدولار وجذب السيولة من الأسواق الناشئة

ظلت الأضواء مسلطة على بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي في الفترة الأخيرة حيث برزت أسئلة حول كيفية تعامله مع السياسات الاقتصادية التي يتبناها الرئيس ترامب، وخصوصا التحفيزات المالية المرتقبة. وقد ظل هناك جدل بشأن توقيت الجولة القادمة من رفع أسعار الفائدة في ضوء البيانات الاقتصادية القوية. كما ظل التركيز منصبا على الميزانية العمومية لبنك الاحتياطي الفيدرالي واستراتيجية تقليصها على خلفية تصريحات عدد من مسؤولي البنك.

وتطرق تقرير «QNB» لهذه المسائل بالتفصيل، حيث أكد توقعه أن يقوم بنك الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة مرتين خلال 2017 بدءا من النصف الأول للعام الحالي. ومن غير المحتمل أن يبدأ البنك بتقليص ميزانيته العمومية قبل منتصف 2018.

وتوقع أن ينمو الاقتصاد الأميركي بنسبة 2٪ في 2017. ومن شأن ذلك أن يقلص معدل البطالة بنسبة 0,2٪ إلى 4,5٪ بنهاية 2017 مقارنة بالعام السابق. كما توقع أن يرتفع التضخم الأساسي بنسبة 0,1٪ إلى 1,8٪ خلال نفس الفترة. وإذا استخدمنا القاعدة المعيارية لبنك الاحتياطي في ربط قرارات أسعار الفائدة بمعدلات التضخم والبطالة (ما يعرف بقاعدة تايلور) فإن مدى التحسن في الظروف الاقتصادية يشير إلى رفع أسعار الفائدة مرتين.

فبعد أن خفض بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة قصيرة الأجل إلى نسبة قريبة من الصفر في أواخر عام 2008، أصبح خفض أسعار الفائدة طويلة الأجل أداته الرئيسية لمعالجة الركود وذلك من خلال القيام بجولات متعددة من التيسير الكمي. وقد تضمنت هذه الجولات شراء كميات كبيرة من السندات الحكومية والأوراق المالية المضمونة من قبل الحكومة، وهو ما أدى إلى تضخم الميزانية العمومية لبنك الاحتياطي الفيدرالي من حوالي 900 مليار دولار إلى حوالي 4,5 ترليونات دولار في الوقت الراهن. وقد كان التيسير الكمي استثنائيا في نطاقه وحجمه وكان من المتوقع أن يتم تخفيضه في مرحلة ما.

وقد طالب البعض ببدء عملية التخفيض بشكل عاجل. ومن شأن عكس مسار التيسير الكمي أن يرفع أسعار الفائدة طويلة الأجل، وقد يوفر طريقة بديلة لتشديد السياسة النقدية مقارنة بتعديل أسعار الفائدة قصيرة الأجل. وينبغي لهذه الطريقة أن تكون أكثر جدوى خاصة لأن الدولار الأميركي يتأثر بدرجة أقل بأسعار الفائدة طويلة الأجل مقارنة بأسعار الفائدة قصيرة المدى، وهو ما يعني أن عكس مسار التيسير الكمي يمكن أن يوفر التشديد المطلوب في أسعار الفائدة على القروض دون إحداث ارتفاع في قيمة الدولار حيث ان ذلك يضر بالصادرات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حجم وتوسع الميزانية العمومية لبنك الاحتياطي الفيدرالي قد أثارا انتقادات سياسية ويمكن لعكس مسار التيسير الكمي أن يساعد في درء هذه الانتقادات.

لكن هناك أيضا بعض الحجج التي تعارض خفض التيسير الكمي بشكل متعجل. حيث أنه على الرغم من أن بنك الاحتياطي الفيدرالي يسعى لاستخدام عملية «عكس التيسير الكمي» كبديل لرفع أسعار الفائدة، يمكن للأسواق أن تفسر التعجل في عكس مسار التيسير الكمي على أنه مؤشر على أن أسعار الفائدة سترتفع بوتيرة أسرع من المتوقع، وذلك من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع قيمة الدولار وهروب رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة، وهو نفس السيناريو الذي حدث في عام 2013 إبان «نوبة غضب».

● باقي التفاصيل على موقع «الأنباء»

80٪ احتمالات رفع الفائدة الأميركية خلال مارس

رويترز: قالت رئيسة مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) جانيت يلين إن خطط المجلس الخاصة برفع أسعار الفائدة تتجاوب إلى حد كبير مع البيانات الاقتصادية الأميركية ولا يتم تكييفها مع أي خطط قد تتبناها أو لا تتبناها إدارة الرئيس دونالد ترامب.

وكانت احتمالات رفع الفائدة في مارس قد زادت بالفعل إلى نحو 80٪ قبل كلمة يلين بعد تصريحات أخرى تصب في ذلك الاتجاه من وليام دادلي رئيس بنك الاحتياطي الاتحادي في نيويورك، وجون وليامز رئيس بنك الاحتياطي الاتحادي في سان فرانسيسكو.

وقالت يلين «عند هذه النقطة هناك قدر كبير من الضبابية بشأن ما التغييرات التي ستحدث في السياسة.. يجب أن نتحلى بالصبر حتى نرى ما سيحدث». وأضافت يلين ان التصريحات التي تشير إلى زيادة في سعر الفائدة في مارس والمزيد من الزيادات هذا العام تعكس «التطور الملائم في السياسة (النقدية) استنادا إلى الاتجاه الذي ترونه في اقتصادنا الآن.. لن يكون هناك شيء... يأتي استجابة لسياسة وشيكة».